

الكويت 9 أكتوبر 2018

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين  
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها. نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني متضمناً تثبيت تصنيف بنك الخليج من قبل وكالة فيتش للتصنيف الائتماني معبأ حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

  
أنطوان ضاهر  
الرئيس التنفيذي



نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	9 أكتوبر 2018
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع.
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني
فئة التصنيف	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التصنيف الائتماني للمصدر على المدى الطويل: A+</li> <li>- التصنيف الائتماني للمصدر على المدى القصير: F1</li> <li>- تصنيف الجدوى المالية: bb+</li> <li>- تصنيف الدعم عند 1</li> <li>- تصنيف سقف الدعم عند A+</li> </ul>
مدلولات التصنيف	<p><b>عوامل دعم التصنيف:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• التحسن في معايير منح القروض وجودة الأصول</li> <li>• الاستفادة من بيئة تشغيل مستقرة في دولة الكويت</li> <li>• توافر شبكة كبيرة من الفروع وتواجد كاف ومناسب للبنك</li> <li>• قاعدة مستقرة من ودائع العملاء</li> <li>• وجود فريق إداري كفؤ</li> </ul> <p><b>عوامل تقييد التصنيف:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تأثر الربحية بالأوضاع الاقتصادية لدولة الكويت.</li> <li>• التركزات في الميزانية العمومية كسائر البنوك الكويتية الأخرى.</li> <li>• التأثير ببطء النمو الاقتصادي.</li> </ul>
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تثبيت التصنيف الائتماني للبنك عند المرتبة "A+" مع نظرة مستقبلية "مستقرة"</li> <li>- تثبيت تصنيف الجدوى المالية عند المرتبة "bb+"</li> </ul>
النظرة المستقبلية	مستقرة
ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي	<p>قامت وكالة فيتش بتثبيت التصنيف الائتماني للمصدر على المدى الطويل لبنك الخليج في المرتبة "A+" مع نظرة مستقبلية "مستقرة". كما قامت الوكالة بتثبيت تصنيف الجدوى المالية للبنك في المرتبة "bb+".</p> <p>ويستند التصنيف الائتماني للمصدر إلى الدعم الحكومي المتوقع له. فيأتي</p>

كل من "تصنيف الدعم" و"تصنيف سقف الدعم" ليعكسا وجهة نظر "فيتش" بوجود احتمال كبير بتقديم دعم من الحكومة الكويتية لجميع البنوك المحلية في حال لزم الأمر.

وتعكس النظرة المستقبلية المستقرة المرتبطة بتصنيف البنك على المدى الطويل التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت.

ويعكس تصنيف الجدوى المالية لبنك الخليج التركزات في الميزانية العمومية للبنك، والاعتماد الكبير على تمويل الشركات، وتحقيق أرباح تقل عن معدلات ربحية البنوك الأخرى. كما يأخذ هذا التصنيف بالاعتبار التواجد الكافي والمناسب للبنك، والسيولة لديه التي تتم إدارتها بشكل مناسب، وقدرته الجيدة على تحقيق أهدافه الاستراتيجية، وكفاية جودة الأصول وكفاية رأس المال، فضلاً عن بيئة تشغيل مستقرة نسبياً في الكويت.

كما تجدر الإشارة إلى التحسن في نسبة القروض المتعثرة للبنك حيث أصبحت الآن جيدة مقارنةً بمعدلات البنوك المحلية الأخرى.

ويتمتع البنك بإدارة جيدة للسيولة حيث يتم إحتواء مخاطر السيولة بشكل مناسب. كما إن نسبة القروض إلى الودائع مستقرة ومشابهة للبنوك الأخرى. وترتكز مرونة السيولة على مخزون كبير من الأصول السائلة المتوفرة لدى البنك.

وأخيراً، يحافظ البنك على معدلات كفاية رأس المال الأساسية المطلوبة إلا أنها تقل عن معدلات القطاع المصرفي، وبالرغم من تحسن ربحية البنك إلا أن هذه الربحية سوف تظل متأثرة بالأوضاع الإقتصادية لدولة الكويت إلى حدٍ كبير.